



السبت 2020/4/18

تصدر عن الجماهير المنتفضة في ساحة التحرير

العدد 166

يجب اطلاق سراح جميع معتقلي الانتفاضة فوراً وبدون شروط

الانقلاب الناعم في العراق

بلغت الازمة السياسية في العراق حد عجز الكتل المتصارعة والمتنافسة عن تقديم بديل لرئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي، وقد فشلت محاولتان لتشكيل حكومة من قبل توفيق محمد علاوي وعدنان الزرفي، اما بعدم توافق الاطراف المتنازعة على نصيب السلطة أو بتدخلات وأوامر خارجية وبالدرجة الأساس إيرانية وأمريكية. ومع عجز وفشل العملية السياسية، وعدم حسم السلطة من قبل الانتفاضة، لم يبق أمام المؤسسة الحاكمة أي افق، وكان التلميح الامريكي غير الرسمي بدعم بديل عسكري، بمثابة التعويل على انقلاب عسكري يحمي النظام ويكرس السلطة بيد الجيش والطغمة الحاكمة ويعيد توزيع الادوار.

إختار النظام بديلاً آخر، هو تكليف رئيس المخابرات بتشكيل حكومة، وهو القادم من خارج الوزارة وخارج البرلمان، مما يعني ان ما يسمى بالعملية السياسية قد أصبحت بحكم المنهارة والمنتهية الصلاحية بصورة تامة. وهذا نوع من الانقلاب الاختياري إذا

جاز القول، ولكنه إنقلاب لحفظ السلطة بيد الحاكمين الحاليين، وإعادة توزيع الادوار، ريثما يلتقطون انفاسهم بعد ماراثون الانتفاضة الطويل والمتواصل بلا انقطاع وبلا تراجع.

ان جميع الكتل الحاكمة والمنتفضة أعلنت مساندتها للمكلف في سابقة لم نشهد مثيلاً لها في كل مرة يجري تشكيل الحكومات عقب الانتخابات.

وحتى المتخصصين بدوا مؤيدين بلا تحفظ، ومساندين ومشجعين للمرشح، والملفت ان طوابير مما يعرف بـ «المحاليين السياسيين» الذين يواجهون الجمهور على مدار الساعة عبر القنوات التلفزيونية يرددون نفس تعابير الكتل المتوافقة، ويبدون تأييداً واسعاً للمرشح.

إن هذا يدل على إن الكاظمي ليس مجرد مرشح كسابقه، بل هو طوق نجاة النظام وعمليته السياسية، وهو ممثل مشروع جرى الاعداد له وترتيبه مع اللاعبين الدوليين الكبار في السياسة في العراق.

ورغم ان الكتل الحالية الحاكمة ليست بحاجة الى الفضح والتعريه، إلا أن ما يجري من تصريحات ومطالبات

بنصيب السلطة وسط جائحة كورونا الخطرة، وعدم التفكير بخطة إنقاذ واسعة للبلاد، والتكالب على النصيب القادم من السلطة، تعني إن هذه المجموعة السياسية المتنوعة شكلياً وعرقياً ومذهبياً والمتفقة حول مصالحها، والمنقسمة سياسياً والموحدة بوجه الجماهير، هي كتل وأحزاب لا سبيل للتفاهم معها أو التسوية أو توقع أي إصلاح من طرفها، إن الحل هو ما أعلنته الانتفاضة في ساعاتها الاولى ويجب أن يتحول مطلب الانتفاضة الى برنامج واسع للمنتفضين كممثلين لجماهير الشعب، وهو تغيير النظام وطرح بديل للمجتمع من خارج الاحزاب والكتل الحاكمة والمنتفضة. إن عمق الازمة التي يعيشها المجتمع في العراق، لايمكن حلها عبر انقلاب عسكري علني أو إنقلاب مموه ناعم. إن تكليف الكاظمي هو لإنقاذ النظام من الأزمة ومن خطر الثورة. إنه نوع من الانقلابات العسكرية.

صوت الانتفاضة

الحرية لكل معتقلي الانتفاضة في سجون السلطة و ميليشياتها

STAYHOME



خليك بالبيت

الانتفاضة



صوت

العدد 166 تصدر عن الجماهير المنتفضة في ساحة التحرير السبت 2020/4/18

الحظر والصحة والسياسة

أعلن رئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي، منتصف الأسبوع الماضي، وقبل انتهاء الحظر الذي كان مقرراً لغاية ١٨-٠٤-٢٠٢٠ عن ضرورة رفع الحظر، بسبب المصاعب الحياتية التي يواجهها العديد من المواطنين جراء توقف الاعمال. وكان قرار عبد المهدي أو مطالبته قد جرت دون الرجوع الى خلية الازمة أو الى وزير الصحة والبيئة، الذي ابدى لحد الان قدرة جيدة وحرفية عالية في التعامل مع الأزمة، وحيث إن هاتين الجهتين هما مصدر القرار في مسألة الحظر.

وكانت أطراف حكومية قد تحدثت عن الحاجة الى رفع جزئي بعد تراجع أعداد الاصابات، وقبل أن يجري التباحث هنا وهناك، تقرر تمديد الحظر.

عبد المهدي كان يريد رفع الحظر مبكراً لعلمه بالاستعداد الشعبي للاحتجاج وإستئناف التظاهرات، وهذه المرة بمشاركة جموع فقدت مصادر معيشتها واخرى تضررت وستتضرر أكثر عقب تطبيق سياسة التقشف التي

تنتهجها الحكومة بسبب تراجع اسعار النفط. أي ان الضغوط ستواجه الحكومة الجديدة مع أول ساعات اعلانها بل قبل ذلك بكثير، خاصة وان اعلان الساحات عن رفض المرشح والحكومة القادمة قد جرى مبكراً.

إذن ليست معيشة الناس وتوقف الاعمال هو ما يدعو عبد المهدي الى المطالبة برفع الحظر، بل السياسة.

أما الكتل الحاكمة التي تعد وتهيي وزرائها وتباحث حول حصصها من الحكومة المقبلة، فلم يكن الحرص على صحة المواطن هو ما دفعها الى تمديد الحظر، بل الخوف من انهيار صحي يتبعه انهيار شامل في حياة الناس، وانفلات الامور من بين يدي السلطة، ومع استمرار الانتفاضة ستتجه الامور الى ابعد بكثير مما يمكن للنظام الحالي السيطرة عليه.

وقد لجأت السلطة الى الحظر دون القيام بإجراءات صحية أخرى الى جانب الحظر.

إن تشديد الحظر حال دون انتشار الوباء في العراق، ومن أهم عوامل خوف السلطة من رد فعل الشعب، هو استمرار الانتفاضة وتشكيلها موازاة

سياسية للنظام باسم الشعب، هذه الموازاة السياسية قابلة للتطور والنمو، وهي تحتاج الى تنظيم نفسها في أطر اوسع واعتماد برامج سياسية أكثر تبلوراً وهذا مبحث آخر. ولكن استمرار الانتفاضة شكل احد أهم عوامل الاهتمام بالوباء وتأثيره الاجتماعي، وبالتالي شكلت الانتفاضة مكسباً شعبياً فرض على السلطة التعامل بجدية مع خطر الوباء، ومع انتفاضة تقف على ابواب المتسلطين وتضع عينها على السلطة.

إن السيطرة على الوباء تستدعي إجراءات عدة من بينها الحظر، ولكن مسؤولية السلطة هي إدارة حياة المجتمع، بما يعنيه ذلك من إجابة على مسألة الغذاء والعمل والاجور والخدمات، وهذا ما لم نلمسه الى اليوم. وبالأحرى نلمس بوضوح اهتمام السياسيين بالوزارة الجديدة والمحاصصة والمكاسب السياسية.

باسم الانتفاضة نرفض تسييس الوباء والمزايدات السياسية على حساب صحة الجماهير ووجودها.

صوت الانتفاضة

إنهاء الفساد ومعاناة الجماهير مرهون بإنهاء النظام الطائفي - القومي

الاتصال بنا

sawtalintifdha@yahoo.com

على الفيسبوك : صوت الانتفاضة

الحرية لكل معتقلي الانتفاضة في سجون السلطة و ميليشياتها